

منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإسلامية

منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإسلامية ودورها في دعم الأقليات والجاليات الإسلامية

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو –

مدخل:

أثار نشر الرسومات الكاريكاتيرية المسيئة للإسلام في عديد من الجرائد الأوروبية، وما ترتب على هذا النشر المستفز لمشاعر المسلمين قاطبة من ردود أفعال، الاهتمام الواسع بالأقليات والجاليات الإسلامية التي تنتشر في جلٌ أنحاء العالم، من أستراليا شرقاً، إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية غرباً، ومن جنوب أفريقيا جنوباً، إلى الدول الإسكندنافية شمالاً. وليس معنى ذلك أن الحديث عن هذه المجموعات الإسلامية لم يكن يتردد بين الحين والآخر، ولكن الحديث عنها اطّرد في هذه المرحلة، وتشعّب، وصار أكثر إلحاحاً، واكتسب بُعداً جديداً.

وبسبب من أن الأقليات والجاليات الإسلامية تشكّل أكثر من نصف تعداد المسلمين في العالم، فإنَّ بحث الأوضاع التي تعيشها، ومعالجة المشكلات التي تعاني منها، والنظر في السبيل والوسائل التي تكفل تقديم الدعم لها في المجالات كافة، واجبٌ على الجميع، خاصة على الجهات التي في إمكانها المساعدة والقيام بدور إيجابي في هذا المجال، ومن اختصاصاتها العناية بهذه المسألة، وبصورة أخصٍ في هذه الظروف التي يجتازها العالم الإسلامي، حيث تَتَّسِعَ التحدّيات الحضارية التي تكاد تحاصر الأمة

الإسلامية، وتسدّدُ في وجهها آفاق النموّ المتوازن والمتكامل.

وتتحمّل منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات والمنظمات الإسلامية الأخرى، سواء التي تعمل في إطارها، أو تلك التي تلتقي معها في الأهداف والغايات، المسؤولية، ليس فحسب بحكم الاختصاص، ولكن بداعي الاهتمام بأمور المسلمين في كلّ مكان، إعمالاً لمبدأ الأخوة الإسلامية {إنّما المؤمنون إخوة}.

وفي هذه المرحلة بالذات، حيث تتعرض الأخوة الإسلامية لمؤامرات عديدة، وحيث تسعى قوى أجنبية معادية للإسلام وحادة عليه، لإشعال نيران الفتنة بين المسلمين في بعض المناطق من العالم الإسلامي، يتوجّب علينا أن نتعاون ونَتَّصَافَرَ جهودنا لتعزيز مفهوم الأمة الواحدة، ولترسيخ قواعد التضامن والتآزر بين المسلمين قاطبة.

دواعي بحث أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية :

إنّ الحاجة إلى دعم الأقليات والجاليات الإسلامية حتى تقوم بواجبها في تمثيل الأمة الإسلامية وثقافتها وحضارتها، وفي إبراز حقائق الإسلام بالمنهج الصحيح وبالأسلوب السليم، ودحض الأباطيل التي يروجّها خصومه، تَذَرَّياً بقدر ما يتسع نطاق الحملات العدائية الموجّهة ضد الإسلام والمسلمين التي ينتهي القائمون عليها أحکام القانون الدولي وقواعد العدالة والإنصاف، ويسعون من خلالها في تأجيج نار الصراع بين الأديان والصدام بين الحضارات والعراب بين الثقافات، مما يهدّد استقرار المجتمعات الإنسانية، ويخلق حالاتٍ دائمةً من القلق والاضطراب تشيّع جوًّا من الشك وسوء الظن وعدم الثقة بين الأمم والشعوب.

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التي هزّت العالم كله، والتي يرفضها ويشجبها كلّ ذي دين وعقل وضمير حيّ، والعالمُ الإسلاميُّ يتعرض لحملات طالمة مغرضة، توجّه الاتهام جزافاً إلى الإسلام والمسلمين، وتحرّض المجتمع الدولي ضد الشعوب والحكومات الإسلامية، وتعمل على إثارة روح العداء والكراهية، وتأليب الرأي العام العالمي ضد العالم الإسلامي كله.

وإن الموقف الذي تتخذه بعض الدوائر في الغرب إزاء الإسلام ديناً وثقافةً وحضارةً، وتجاه المسلمين شعوباً ودولـاً وحكومـاتـ، يَتَّفَاقَـمـ خـطـرهـ بـصـورـةـ مـطـرـدةـ، ليسـ عـلـىـ الـعـالـمـ إـسـلامـيـ فـحـسـبـ، وـإـنـماـ عـلـىـ

العالم كله، لأنه موقف عدائي^٣، عنصري^٤، مخالف للقانون الدولي، ومناهض لروح الحوار والتعايش بين الحضارات والثقافات والمؤمنين بالأديان السماوية جميعاً، ومن شأنه أن يهدى الأمان والسلام الدوليين، ويزعزع استقرار المجتمع الدولي، ويتسبيب في إيجاد التوتر في العلاقات الدولية، في الوقت الذي تمر فيه الإنسانية بمرحلة حرجة، تبحث فيها عن ملاذٍ أمين، وتنطليع إلى الخلاص من الهيمنة التي يفرضها النظام الدولي الجديد الذي يقوده القطب الأوحد المسيطر على السياسة الدولية، بغير سندٍ من القانون الدولي، وتحدى يا للشرعية الدولية.

وإزاء هذه المواقف المنطوية على تهديد الحضارة الإنسانية في الصميم، يتهم العالم الإسلامي مسؤوليةً كبرى في التصدّي لهذه الحملات، بالمنهج الإسلامي القويم، الذي يدعو إلى السلام والتعايش والإخاء الإنساني، وينبذ العنف والإكراه، ويرفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله، ويدينه ويُعدّه إلحاداً في الأرض وعدواناً على الإنسانية وعلى الحضارة.

إن النهوض بهذه المسؤولية ينطلق من منطلقات عديدة، من أهمّها في رأينا، تقويةُ الذات بما يعني ذلك من تصحيح الأوضاع العامة في البلدان الإسلامية تصحيحاً سليماً يقوم على العلم والدراسة والتخطيط والاستفادة من تجارب الأمم وخبرات الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً وتقانياً، وتقويم المعوج من هذه الأوضاع، وترشيد السياسات المتبعة في المجالات جميعاً، خصوصاً في ميادين التربية والتعليم والعلوم والثقافة والاتصال، وتعزيز التضامن والتكامل والتعاون بين دول العالم الإسلامي، لاكتساب القوة والمناعة والقدرة على الدفاع عن الوجود وحماية المصالح والحفاظ على القيم والمقومات التي تشكّل الأساس المتبين للشخصية الإسلامية، وحجر الزاوية للكيان الإسلامي الكبير.

إن الأمة التي لا تمتلك شروط النهوض وأسباب التقدم وإمكانات التغيير من حال إلى آخر أفضل وأحسن وأرقى، تقصير وسائلها عن الدفاع عن حقوقها. ولذلك فإن صورة الإسلام تتمثل في الأمة الإسلامية، لأن العالم كله ينظر إلى الإسلام من خلال واقع العالم الإسلامي.

وبناء على ذلك، فإن تصحيح صورة الإسلام، يبدأ من تصحيح صورة الأمة الإسلامية، ولا يتم ذلك، ولا يستقيم هذا التصحيح، إلا بتغيير حال الأمة وفقاً للمنهج الرشيد، وبالأسلوب القويم، وبالعلم والحكمة وسداد الرأي ومضاء العزيمة.

و على هذا الأساس، فإن إبراز صورة الإسلام للعالم، يجب أن ينطلق من تصحيح صورة الإسلام من الداخل. وترتَّلْفَاؤَتْ درجات المسؤولية لإنجاز هذا المشروع الحضاري الإسلامي، من فئة إلى أخرى، ومن وسط إلى

آخر، ولكننا في هذا العرض، سنحصر الحديث عن دور الأقليات والجاليات الإسلامية، ثم دور المؤسسات الإسلامية في إبراز صورة الإسلام، وسننهد لذلك بتناول مفهوم الأقليات والجاليات الإسلامية، ثم نعرض لأوضاعها، قبل أن نبحث سبل الاستفادة مما لديها من رصيد ثقا في يتمثل في الإمكانيات والوسائل والفرص المتاحة لها، وننظر على ضوء ذلك، في علاقتها بالمحيط المحلي، ثم نخلص إلى تحليل أبعاد الدور الذي يمكن للأقليات والجاليات الإسلامية القيام به لإبراز صورة الإسلام في المجتمعات التي تعيش فيها بما يخدم المصلحة الإسلامية في المقام الأول، ورسالة المؤسسات الإسلامية في هذا المجال في المحيط الذي تعمل فيه.

مفهوم الأقليات والجاليات الإسلامية :

نشأت طاولة الأقليات الإسلامية في العصر الحديث، مع تصاعد الهجرة من البلدان الإسلامية إلى مختلف أقطار الأرض، خلال العقد الأول من القرن العشرين في مستواها الأول، بينما برزت هذه الظاهرة^١ في مستواها الثاني، مع نشوء الدول الحديثة في العديد من المناطق التي كانت تقع تحت حكم المسلمين، إلى أن قررت القوى الاستعمارية الأوروبية إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية لهذه المناطق، بحيث يتضاءل نفوذ المسلمين ويتقى^٢ من حضورهم، ليصبحوا أقلية^٣ في المجتمعات التي كانوا يحكمونها إلى عهود قريبة.

فمع نمو^٤ حركة انتساب الهجرة من العالم الإسلامي إلى شتى الأصقاع، وبخاصة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في أول العهد، ثم إلى أمريكا الجنوبية وكندا واستراليا، نشأت طاولة الأقليات الإسلامية لأول مرة تقريباً في تاريخ الإسلام، حيث وصل المسلمون إلى هذه الأقطار يحملون ثقافتهم وحضارتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ليجدوا أنفسهم وسط مجتمعات لها أديانها ولغاتها وثقافاتها، ولها أنماط العيش وأساليب الحياة الخاصة بها والتي تختلف عما ألفوه ونشأوا عليه وعاشوا في كنفه في بلدانهم الأصلية.

ولقد كانت الأفواج الأولى من المهاجرين من العالم الإسلامي إلى البلدان غير الإسلامية، ذات^٥ خصائص متقاربة^٦ يغلب عليها الطابع^٧ الشعبي^٨ العام؛ إذ لم يكونوا من ذوي المستويات الثقافية العالمية، في حين كان البحث^٩ عن موارد الرزق، هو أكبر دافع على هذه الهجرات الأولى التي نتج عنها ظهور تجمعات إسلامية تتوزع^{١٠} على رقعة جغرافية مترامية الأطراف، وهو الأمر الذي أدى^{١١} إلى ذوبان معظم هؤلاء

المهاجرين في المجتمعات الجديدة عليهم، بحيث لم يشعر بهم أحد، خاصة في العالم الإسلامي الذي كان في وضعٍ بالغ الضعف من جراء عوامل عديدة، يكفي أن نذكر منها، أن معظم الأقطار الإسلامية، كان خاضعاً لـ^{عهدهن} للاستعمار الغربي.

وبالتحول الذي حدث في العالم الإسلامي، وبخاصة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، حصل تـَغـَيـِّرٌ رئيسيٌّ في تركيبة المهاجرين من البلدان الإسلامية إلى الغرب على وجه الخصوص، حيث أخذت أفواج المتعلمين والدارسين من ذوي الكفاءات الثقافية والعلمية والمهارات المهنية المتميزة، تغلب على ظاهرة الهجرة المتمساعدة في اتجاه البلدان الأوروبية والأمريكية، مما أدى إلى ظهور أوضاع جديدة طبعت حياة التجمعات الإسلامية التي أخذت في البروز بصورة واضحة في العديد من الأقطار، فنشأت عنها مشكلات متنوعة، شعر المسلمون في المهجر بوطأتها الشديدة عليهم، فصاروا يتطلعون إلى إيجاد حلولٍ لها، حتى تستقيم حياتُهم، وينتهوا إلى التوافق والانسجام بين ثقافتهم وهوبيتهم، وبين المحيط الاجتماعي والبيئة الثقافية والمناخ الفكريٌّ العام الذي وجدوا أنفسهم يعيشون في خضمِه.

وعلى مستوى آخر، فإن تأسيس الدولة الحديثة في بعض الأقطار التي كانت تحت هيمنة الاستعمار الأوروبي، تسبّب في نشوء أوضاع سياسية فُرِّضت على المسلمين في العديد من المناطق، نتجت عنها حالة شديدة التعقيد تتمثل في أن مجتمعات إسلامية كثيرة انقلب وضعها من النفوذ والسيادة والأخذ بزمام الأمور، إلى الانعزal والتقوّع والانكماش وزوال السلطة، وبذلك نشأت أقلّيات إسلامية بقوة الأمر الواقع الذي فرضه المستعمرُ الأوروبيُّ، فيما فرض من أوضاع أراد بها تحقيق مصالحه بعد رحيله من البلدان التي كان يحتلها احتلالاً عسكرياً مباشراً.

وبانتشار الإسلام في بقاع واسعة، سواءً أكان ذلك بـإقبال أهل الأديان والعقائد الأخرى على اعتناقه والدخول في دين الله أفواجاً أو أفراداً، أم بوصول المسلمين إلى تلك البقاع واحتلالهم بشعوبها واندماجهم فيها، نشأت أقلّيات إسلامية ذاتُ خاصيّتين ثقافيتين اثنتين؛ أولاهما أن هذه الأقلّيات جماعات بشرية متجانسة نابعة من مجتمعاتها الأصلية، فهي بذلك تكتسب صفة الانتماء إلى الأوطان التي تعيش فيها، وثانيةً لها أن المعيار العددي لم يُفقد هذه الأقلّيات حقوقَها السياسية والمدنية في أوطانها، يسري هذا على المسلم من أهل البلد غير الإسلامي الذي اعتنق الإسلام حديثاً، كما يسري على المسلم الذي وفد على بلد الهجرة من الخارج، فاندمج في محيطه، واكتسب صفة المواطن بحكم القانون. فهناك خصيّتان اللتان تمتاز بهما هذه الفئة من الأقلّيات الإسلامية، تجعلان الأوضاع التي يعيشها المسلمون في بعض الأقطار غير الإسلامية، ذاتَ طبيعةٍ مختلفةٍ عن سائر الأوضاع التي تسود مجتمعات الأقلّيات الإسلامية في مختلف أنحاء الأرض.

وتتوزع^٣ الأقليات والجاليات الإسلامية اليوم على 130 دولة، فإذا أضفنا هذا العدد من الدول إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وعدها سبع وخمسون دولة، سنجد أن المسلمين ينتشرون في جميع دول العالم دون استثناء. وهذه ظاهرة فريدة.

ونستطيع أن نخلص من هذا التحليل، وبالاستناد إلى المعيار العددي، وبالاحتكام إلى المقتضيات القانونية والدستورية المتعارف عليها دولياً، إلى أن الأقليات الإسلامية، هي إحدى الفئات الثلاث التالية :

أولاً^٤ : رعايا دولة غير إسلامية، ينتسبون إلى هذه الدولة بالأصل والمواطنة، عليهم ما على مواطنها تلك الدولة من حقوق وواجبات. وتمثل هذه الفئة النسبة العالية من الأقليات الإسلامية. (مثال مسلمي الهند، والصين، والفلبين، وروسيا الاتحادية، المقيمين في أوطانهم الأصلية). ويندرج تحت هذه الفئة أيضاً، مواطنو الدول غير الإسلامية الذين اعتنقوا الإسلام في أوطانهم، فهم جزء لا يتجزأ من شعوبهم، ولا ينقص دخولُهم في الإسلام شيئاً من مواطنتهم.

ثانياً^٥ : رعايا دولة إسلامية يقيمون في دولة غير إسلامية ويخضعون لمقتضيات القانون الدولي ولأحكام القانون المحلي. وتأتي هذه الفئة في الدرجة الثانية من حيث التعداد. (مثال المسلمين من دول منظمة المؤتمر الإسلامي المقيمين في شتى بلدان العالم).

ثالثاً^٦ : رعايا دولة غير إسلامية يقيمون في دولة أجنبية غير إسلامية، وتمثل هذه الفئة نسبة كبيرة من الجماعات والأقليات الإسلامية المقيمة في دول غربية وشرقية عديدة. ومن الواضح الجلي^٧ أن هذه الفروق التي نشير إليها هنا، إنما تخضع لمفهوم القانون الدولي، ولكن حينما يتعلق الأمر بالمفهوم الإسلامي للقضية في عميقها، فإن هذه الفروق تتلاشى بصورة تلقائية، إعمالاً لمبدأ الأخوة الإسلامية، طبقاً لقوله تعالى : {إنما المؤمنون إخوة}([1]).

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية :

ومن الطبيعي أن تختلف الأوضاع العامة للأقليات الإسلامية، من بلد إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى. ولكن، وعلى الرغم من هذا الاختلاف القانوني والدستوري، فإن هناك قدراً مشتركاً من التشابه فيما يجب القيام به تجاه هذه المجتمعات الإسلامية، من حيث العناية بشؤونها، والاهتمام بأحوالها، وتقديم الدعم الثقافي والتربوي والعلمي لها، ومساندتها في حماية هويتها وصون ذاتيتها الحضارية، ومن حيث

ال المشكلات التي تعاني منها هذه الأقلية في الغالب الأعم، وما تستدعيه هذه المشكلات من حلولٍ موضوعية، ومعالجةٍ سليمة لها.

لقد كان التنبّه إلى وجوب الاهتمام بالأوضاع العامة للأقلية الإسلامية في العالم، جزءاً من حركة اليقظة الشاملة التي سادت العالم الإسلامي منذ أن أخذت الشعوب الإسلامية تتحرّر من قيود الاستعمار الأوروبي. ولقد تفاوتت درجة هذا الاهتمام من مرحلة إلى أخرى، تبعاً لخط تصاعد الاتجاهات العامة في العالم الإسلامي ونموّها في مستوياتها السياسية والثقافية والفكرية، إلى أن صار الاهتمام بالأقلية الإسلامية، من صميم العمل الإسلامي المشترك في قنواته الرسمية والشعبية، من وجوده شئ، وتحت تأثير ضغوط المشكلات المتعددة التي بدأت تحاصر هذه الأقلية، لاسيما في العقود الأخيرة التي تَصَاءَدَ فيها مدّ الموجات العنصرية والثقافية والمذهبية والسياسية المعادية للإسلام عقيدةً وثقافةً وحضاراً.

ولقد اكتسبت الأقلية الإسلامية في معظم البلدان الأوروبية والأمريكية بصفة خاصة، كياناً فانوياً يوفر لها إمكانات الاندماج في المجتمعات التي تعيش في وسطها على النحو الذي لا يُفقدا خصوصيتها، ولا يؤثّر في تركيبتها الاجتماعية التي تستند إلى الهوية الثقافية الحضارية التي تتميّز بها، بحيث صار اندماجاً لهذه الأقلية في الحياة العامة للمجتمعات التي تعيش فيها، لا يتعارض مع صفة التمايز الحضاري الذي يطبع المجتمع الإسلامي في أية بقعة من الأرض ينشأ ويتكوّن هذا المجتمع. وهو الأمر الذي يجعل هذه الأقلية في موقع القدرة على الحوار والتعايش مع جميع الفئات في مجتمعاتها، ويمكّنها في الوقت نفسه، من التعامل المتكافئ مع الظروف المحيطة بها، وبقدر كبير من الاستقلالية في القرار، والحرية في التصرّف.

إن العلاقات التي تُقيمها الأقلية الإسلامية مع غير المسلمين في البيئات التي تعيش فيها، تنبع أولاً من خصوصية الثقافة الإسلامية التي تنفتح على الغير، وتتميّز بالتسامح مع جميع أهل الأديان والعقائد والثقافات والحضارات، وتنزع نحو التعاون في إطار الأخوة الإنسانية التي تجمع بين البشر كافة، من دون اعتبار للاختلاف في المعتقد والمذهب، أو في العرق والجنس، وتقتضيها ثانياً، ضرورات التعايش الذي أصبح سمة العالم الجديد، وتُملّيها متطلبات الحياة في المجتمعات المعاصرة، وتفرضها المصلحة المؤكدة لهذه الجماعات الإسلامية الناشئة في غير البلاد الإسلامية. بل إن هذه العلاقات ترتقي إلى مستوى أعلى من مجرد كونها ضرورات، لأن استمرار حياة الأقلية الإسلامية على النحو الذي يضمن لها الاستقرار ويكفل لها المناخ الطبيعي السليم للرقي والتقدم، يتطلب إقامة أوثق علاقات التعاون مع جميع مكونات المجتمع الذي تعيش فيه هذه الأقلية، وعلى مختلف المستويات، وبما يحقق اندماجها الفاعل

والمؤثّر في المحيط العام على النطاق الواسع، وبالقدر الذي يجعلها طرفاً مشاركاً في الحياة العامة.

وأيّاً كانت الظروف التي تكتنف كلّ فئة من الفئات التي تتكون منها الأقلّيات الإسلاميّة، فإنّه لما لاشك فيه، أن العلاقات التي تُقيّمها هذه الأقلّيات مع غير المسلمين، هي المحك الذي يمحض سلامَةَ الكيان الحضاري للمسلمين في غير ديار الإسلام؛ فبقدر ما تنتظم هذه العلاقات وتستقيم على النهج الصحيح وتقوم على القواعد السليمة، يتقوى استقرار الأقلّيات الإسلاميّة، ويتعاظم الدور الذي تؤديه في الحياة العامة، وتَتَّسِّرَ أيَّامُ المكاسب التي تتحققها والمنافع التي تجنيها.

سبل الاستفادة من الرصيد الثقا في للأقلّيات والجالّيات الإسلاميّة :

إن الرصيد الثقا في والحضاري الذي تمتلكه الأقلّيات الإسلاميّة في كلّ مكان، يمدّها بأسباب التوامُل مع المجتمعات غير الإسلاميّة التي تتعايش معها، على شتى المستويات؛ فعلى المستوى الإنساني، يعتبر التسامحُ الحضاريُّ القاعدة العامة التي يبني عليها المسلمون علاقاً لهم بغير المسلمين، وهو تسامح ينطلق من الإيمان بوحدة الأصل الإنساني، وبالقيم والمثل العليا التي يدين بها البشر في كلّ عصر من عصور التاريخ، وهي قيمُ الخير والعدل والفضيلة والعفة والمصدق والأمانة والاستقامة والشجاعة والمرءة والنجدة. وعلى مستوى تبادل المصالح والمنافع والتعايش بمفهومه الشامل العميق، فإن المسلمين المتشبّثين بتعاليم دينهم الحق، يعلمون جيداً أن العمل وجه من وجوه العبادة، وأن السعي في الأرض تكليفٌ ربّانيٌ للإنسان، وأن نفع العباد مقصودٌ شريفٌ من مقاصد الشريعة الإسلاميّة، وأن درء المفاسد مقدّمٌ على جلب المنافع، وأن التعاون على البر والتقوى والخير والمصلحة العامة، فريضةٌ دينية، وأن اكتساب القوة وتحقيق الرقيٌّ وصنع التقدم والتفوّق في العلم والتعلّم في المعرفة، من مقتضيات الحياة الكريمة التي ينشدها الإنسانُ السويُّ في كلّ مكان وزمان.

أما على المستوى الثقا في العام، وعلى الصعيد الحضاري، فإن المسلمين حيثما كانوا، يسعون دائمًا إلى التقارب مع أتباع الديانات والثقافات والحضارات، والتحاور معهم، و يجعلون هذا التقارب والتحاور في مقام الدّعوة إلى اللهـ التي أمر، سبحانه وتعالى، أن تكون بالحكمة وبالموعظة الحسنة وبالتي هي أحسن، ويصدرون في سلوكهم هذا عن إيمانـ بالرسالة التي يحملونها، وبواجب تبليغها إلى الناس كافة، وبأنهم دعاةٌ هداية ربّانية، وحضارة بانية، وثقافة هادفة.

وحيثما تجمّع المسلمون خارج دول العالم الإسلامي، سواءً أكانوا جالية تقيم بصفة مؤقتة، أمًّا أقليةً مستوطنة، أمًّا أقليةً مواطنة، فإن القيم والمبادئ التي يؤمنون بها تشع من حولهم، وتترك أثراً في تعاملهم مع من يعيشون معهم، لأن هذه القيم بانياً للعلاقات الإنسانية السليمة، ومؤسسًّاً لمبادئ التعايش الحضاري الرأقي.

بيد أن تأثير القيم الإسلامية في المحيط الاجتماعي الذي يشكّل المسلمين فيه نسيجاً متناسقاًً ومترابطاًً، لا يأتي مفعولُه الإيجابي، إلا إذا توفرت شروطٌ موضوعية تتمثّل في الإيمان والوعي بهذه القيم، وتشرّبها، وتمثّلها، والعمل بمقتضها، وهو الأمر الذي يقتضي القيام بمجهود مستمر في التوعية، وال التربية، والتوجيه، على أكثر من مستوى، مما له علاقة بالرعاية المتكاملة في إطار الحرص على حماية الهوية الثقافية والذاتية الحضارية.

ولا شك أن الأقليات الإسلامية المقيمة في مختلف الأقطار، هي أحوج ما تكون إلى أن تعهد لها بهذه الرعاية المتكاملة، تربوياًً وثقافياًً وأخلاقياًً وفكرياًً، حتى تبقى هذه الأقليات في منأى عن المؤثرات الضاغطة التي تهدّد الوجود المعنوي في الصميم، وتضعف في الإنسان المناعة الثقافية والأخلاقية، فيصبح فريسةً الضياع والانحراف والتدهور.

ولذلك فإن تأثير الأقليات الإسلامية في المجتمعات التي تعيش في محيطها، يتوقف على مدى سلامة الكيان الفكري والثقافي، وعلى المناعة الأخلاقية لهذه الأقليات؛ فكلما كانت الجماعات الإسلامية خارج بلدان العالم الإسلامي، متماسكةً عقائدياًً وأخلاقياًً، ووعائيةً برسالتها الحضارية، كان ذلك أقرب إلى التأثير الإيجابي المتحضر في البيئة والمحيط.

أما إذا ضعفَ هذا الكيانُ وتراخى بسبب غياب الوعي الديني الصحيح وانعدام التضامن القوي والعمل المنظم المتقن في إطار احترام القوانين السائدة والاستفادة منها، وغير ذلك من الأسباب، انعزل المسلمون عن مجرى الحياة، وانسحبوا من ميدان التدافع الحضاري، وانتهت أمرُهم إلى التلاشي، فالانهيار، حيث تصبح الأقلية الإسلامية في هذه الحالة، عبئاً ثقيلاً على المجتمع الإسلامي الكبير، تُسيء إلى الإسلام من حيث تدرى أو لا تدرى.

من هذا المنظور، فإن علاقة الأقليات الإسلامية بغير المسلمين، ينبغي أن تقوم على أساسٍ من القيم الإسلامية التي تصنع الفرد والجماعة، وتجعل من المسلم عضواً فاعلاً ومؤثراً في دائرته القريبة، وفي محيطه الأشمل، وفي أي بيئة يعيش فيها، يتغاضب مع ما تعجّ به الحياة من أحوال وأحداث، ويتفاعل مع ما يسود المجتمع من أفكار وآراء ومواقف، ويستوعب كلّـ ما يجري من حوله بعين فاحصة، وعقل مدبر، وفكر حصيف.

إذا ارتفت الأقليات الإسلامية إلى هذا المستوى من التعامل والتجاب والتحاور مع المجتمعات التي تعيش فيها، كان لها حضورٌ متميّزٌ في ميادين العمل العام، وكان لها تأثيرها الفاعل في مَاجِرَيات الأمور، وكان لها بعد ذلك كلاًـه، صوْتُها المسموع وذكْرُها المحمود.

وليس الأقليات الإسلامية سواء في مدى تعاملها مع غير المسلمين، وإنما هناك تفاوتٌ في درجة هذا التعامل، وفي تأثيره، نتيجة اختلاف ظروف كل فئة من فئات الأقليات الإسلامية. ويترتبُـ على هذا التفاوت، تعددٌ في مستويات تجاوب الأقليات الإسلامية مع مختلف طبقات المجتمع الذي تعيش فيه، مما ينعكس على العلاقة التي تُقيّمها هذه الأقليات مع غير المسلمين، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى الثقافي والإنساني العام.

وليس من شك أن العلاقات الثقافية لا تثمر النتائج المرغوب فيها، إلا إذا استندت إلى قاعدةٍ راسخةٍ من الاحترام المتبادل، ومن الثقة في دوافع كلّـ طرفٍ من الأطراف المُنْدَشّطة لهذه العلاقات، ومن الإيمان بالأهداف المشتركة، والالتقاء حولها، والاقتناء بها، وجعلها محطّـ كل اهتمام وموضعَ كل عناء، حتى تتحقق في الواقع المعيش.

ومن المؤكد أن الأقليات الإسلامية ستحقّـ لذاتها منافع جمّـة وفوائد كثيرة، إذا ما وفقت في إقامة علاقاتٍ ثقافيةٍ غنيةٍ ومثمرةٍ مع جميع شرائح المجتمعات التي تندمج فيها وتعيش معها، فمن شأن تقوية العلاقات الثقافية بين الأقليات الإسلامية، وبين غير المسلمين، أن تُنشئ روابط إنسانية متينة ترسخ الوجود الإسلاميـ في الديار غير الإسلامية، وتساهم في إبراز الصورة الحقيقية للإسلام، وفي تصحيح ما يروج من مغالطات وافتراضات وأخطاء، عن الإسلام، من حيث هو عقيدة ودين وثقافة وحضارة.

إن إقامة علاقات ثقافية نشطة وذات فعالية ومردود واقعي، على أي مستوى من المستويات، تتطلب

انتهاج الطرق القانونية، وسلوك المنهج العلمي الذي يُفضي إلى أقوم السبل المؤدية دائمًا إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ويقتضي هذا أن يُرجَع في إقامة هذه العلاقات، إلى القوانين المحلية، والتقيّد بمقتضياتها، والالتزام بروحها ونصّها، وذلك تجنّباً لأي لبس أو غموض، وابتعاداً عن أية شبهة أو مطنة، وتوكياً بلوغ الغايات الشريفة في قصدٍ واعتدال.

أما الأقليات الإسلامية التي تعيش في أوطانها، كحالات مسلمي الهند والصين والاتحاد الروسي، على سبيل المثال لا الحصر، فإنها في حاجة ماسّة إلى تنظيم نفسها بالشكل القانوني الذي يضمن لها العمل على تنمية ذاتيتها، وإقامة علاقات ثقافية مع المحيط الذي تعيش فيه، من أجل أن تحافظ على هويتها الثقافية التي من أقوى مقوّماتها وأهمّها على الإطلاق، عقيدتها الدينية. وبالنسبة لمسلمي روسيا، فإنّ انضمام هذه الدولة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة ملاحظ ، قد يفتح الباب أمام معالجة المشاكل التي يعاني منها المسلمون هناك بالأسلوب المناسب، وفي إطار المواطنة الروسية. أما بالنسبة لمسلمي الهند الذين يزيد تعدادهم عن مائتي مليون، فلربما كانت مسألة كشمير عائقاً في الوقت الحاضر عن انضمام الهند بصفة ملاحظ إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وليس بخافٍ أن الأقليات الإسلامية في هذه البلدان، لا تجد المناخ المناسب في معظم الأحوال، للتحرّك في هذا الاتجاه. وهنا يتقدّم على المنظمات والهيئات الإسلامية الرسمية والشعبية، أن تقوم بواجبها تجاه الأقليات الإسلامية التي تعيش في أوطانها محرومةً، أو مضطهدةً، أو واقعةً تحت ضغوط مختلفة المصادر. ومن أوجب واجبات البلدان الإسلامية أن تتصافر جهودُها في تقديم الدعم المادي والأدبي لهذه الأقليات،

وأن تقوى صلاتها بها، وأن تُشعرها دائمًاً بأنها جزءٌ لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، تجاوب معها، وتساندها وتدعها.

دور العلاقات الثقافية في تعزيز حضور الأقليات والجاليات الإسلامية :

العلاقات الثقافية التي تنظمها الأقليات والجاليات الإسلامية في البلدان التي تعيش فيها، تشكل في جوهرها، رصيداً للأمة الإسلامية، يمكن استثماره في التعامل الذكي مع حكومات هذه الدول ومع منظماً لها الرسمية والشعبية، من أجل تحسين أوضاع المسلمين فيها، في إطار العلاقات الدبلوماسية القائمة بينها وبين بلدان العالم الإسلامي.

وفي كل الأحوال، فإن العلاقات الثقافية التي تُقيمها الأقليات الإسلامية في مختلف المهاجر، سواء في الشرق أو الغرب، في الشمال أو في الجنوب، يمكن استثمارها لدعم الوجود الإسلامي^٣ في هذه الأقطار، بشتى الأساليب والطرق التي يكفلها القانون الدولي، وذلك من أجل تصحيح صورة الإسلام التي تتعرّض للتشويه، وتبيّن الرسالة الإسلامية إلى العالم، بلغة مفهومة، ويفتنق مقنع، وبأسلوب جذاب، من دون إخلال بجوهر العقيدة، أو بأصل من أصول الدين الحنيف، ومن دون بخس حقٍّ من حقوق المسلمين. ويتطّلب هذا الأمر حسن التصرّف، والفهم الرشيد لمقتضيات العمل الثقافي في قنواته الدولية، مع الوعي المتفتّج بمتطلبات التحرك في هذه الميادين الحيّوية.

وتتسع القنوات التي يوفّرها العمل^٤ الدولي^٥ في المجال الثقافي، للعلاقات الثقافية بين الجاليات والأقليات الإسلامية وبين غير المسلمين على العديد من الأصداء؛ فعن طريق هذه القنوات، يمكن أن يُقيم المسلمون، خاصة في المهاجر، علاقاتٍ تعاونٍ نشيطة إذا عرفوا كيف يستثمرونها ويوظّفونها التوظيف الجيد المدروس والمتقن، أمكّن لهم أن يحققوا مكاسب كثيرة تنفعهم في حياتهم حيث هم، وتنفع العالم الإسلامي بأسره وال المسلمين كافة في كل مكان، ذلك أن الحضور الفاعل والمؤثر للمسلمين في البلدان غير الإسلامية، يوفّر فرصاً كثيرة لهم لخدمة قضايا العالم الإسلامي، وللعمل الجدي الهدف من أجل إبراز صورة الإسلام والتعرّيف بحقائقه ودحض الشبهات وتصحيح الأخطاء والمغالطات التي تنشر وتذاع ويتقبلها الناس في المجتمعات الغربية باعتبارها حقائق، وذلك على مستويين اثنين:

أولهما : المستوى الفردي الذي يتجمّد في السلوك الشخصي الملائم بأخلاقيات الإسلام التي تحثّ على

حسن المعاشرة، والتعايش مع الناس جمِيعاً، والاندماج في المجتمع الاجتماعي، والسعى في نفع المجتمع والإخلاص في خدمته، بحيث يُعطي الفرد المسلم في المجتمع الذي يعيش فيه، القدوة والمثال للشخصية الإسلامية النافعة للمجتمع، بتصرفاته، وبأنماط سلوكه، وبمعاملاته، بأنشطة التي يقوم بها.

ثانيهما : المستوى الجماعي الذي يتمثل في إقامة علاقة تعاون جماعي في إطار القوانين والأنظمة المحلية لخدمة أهداف سامية، في المقدمة منها الدعوة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة بكل ما في ذلك من معانٍ ودلالات، ودون إخلال بواجب الانصباط في السلوك واحترام القوانين والأنظمة، وذلك في شكل تأسيس الجمعيات، والأندية، والروابط، والهيئات، والمراكز الثقافية، وإصدار النشرات الإعلامية، وربط الصلة بوسائل الإعلام وبالدوائر ذات التأثير في الرأي العام المحلي والعالمي، وبمشاركة المجتمع الذي يعيش فيه، في كل شأن من شؤونه العامة، بحيث يندمج المسلمون، سواء أكانوا من المهاجرين أم من المقيمين أم من السكان الأصليين ممن اهتدوا إلى الإسلام، في المجتمع العام سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً.

إنَّ الدور الذي يمكن أن تقوم به الجاليات والأقليات الإسلامية في خدمة الأهداف العليا للعالم الإسلامي، وفي المقدمة منها، إبرازُ صورة الإسلام، وتصحيح الأخطاء ودحض الشبهات التي تنشر عن الإسلام وال المسلمين، من الأهمية بمكانته. وتَتَعَاظَمُ أهمية هذا الدور، إذا تعزَّزَ بدعم المؤسسات الإسلامية له، خاصة تلك التي تعمل في إطار العمل الإسلامي المشترك.

ومن أجل بيان تأثير هذا الدور وأهميته في دعم أهداف العمل الإسلامي المشترك، نعرض فيما يلي لمفهوم المؤسسة الإسلامية، ثم لواقع المؤسسات الإسلامية، قبل أن نتناول العلاقة بين الجاليات والأقليات وبين مؤسسات العمل الإسلامي المشترك.

مفهوم المؤسسة الإسلامية :

يندرج تحت مفهوم (المؤسسة الإسلامية)، كلُّ جهاز يقوم على قواعد إدارية وهيكيلية تنظيمية، يهدف إلى خدمة القضايا والشؤون الإسلامية في أحد حقول العمل الإسلامي، سواء أكان هذا الجهاز منظمة، أم مؤسسة، أم جمعية، أم وكالة، أم هيئة. ويشمل مفهوم (المؤسسة الإسلامية)، على مستوى ثانٍ، الجامعات، والمعاهد، والمدارس التي تختص بالدراسات الإسلامية وتحمل من خدمة الثقافة الإسلامية المهمة الرئيسية لها.

والمؤسسات الإسلامية التي تدرج تحت المستوى الأول، تجربةٌ حديثة العهد نسبياً في العالم الإسلامي، بحكم أن تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، قد تم في عام 1969 م، وأن معظم المؤسسات التي تعمل في إطار هذه المنظمة، قد أنشئت بعد ذلك. أما المؤسسات التي أُنشئت قبل سنة 1969 م، فهي على قسمين؛ قسم حكومي، وقسم الأهلي، فمن القسم الأول على سبيل المثال، مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف في القاهرة، ومن القسم الثاني رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة.

وهذا المفهوم وظيفيٌّ أكثر منه وصفيٌّ ومنطقيٌّ، لأن في الأصل، ومن حيث المبدأ، كلٌّ ما يُؤسس في المجتمع الإسلامي، يجب أن يقوم على قواعد إسلامية، ويرمي إلى أهداف إسلامية، فيكون إسلامي المنطلق والمحتوى والمقصد. وبالتالي، فإن المؤسسات التي تُنشأ في البلدان الإسلامية، يجب — شرعاً وعقلاً — أن تصطبغ بالصبغة الإسلامية، فتكون تبعاً لذلك مؤسساتٍ إسلاميةٍ.

هذا من حيث المبدأ وأصل الأشياء وجواهر الأمور، غير أن لظروف ولعوامل ولأسباب يطول شرحها، أصبح من المعتمد، ومن المصطلح عليه، بل من المتعارف عليه، أن تحمل اسمَ (المؤسسة الإسلامية) تلك المؤسسةُ التي تُعنى بالشؤون الإسلامية، وتهتم بالقضايا الإسلامية، وتختصر بكل ما له صلةٌ بالعمل للإسلام عقيدةً ودعوةً وثقافةً وحضارةً وتراثاً. وبذلك صارت كلٌّ مؤسسة لا تعمل في هذه الدائرة، هي مؤسسة إسلامية، وفقاً لهذا المفهوم الذي على أساسه نتعامل مع المؤسسات الإسلامية بصفتها المبدئية والوظيفية معاً.

وعلى كل حال، فإن المفهوم الوظيفي للمؤسسات الإسلامية يجعل منها الهيئات التي تنهض بمسؤوليات العمل الإسلامي، كلٌّ في حقل تخصصه، وفي الإطار الذي وضع له، وطبقاً للمبادئ والأسس والأهداف التي حدّدت له ([2]).

ولكننا قبل أن نعرض لواقع المؤسسات الإسلامية، نتوقف عند منظمة المؤتمر الإسلامي (I.C.O.) لننعرّف على أهدافها والمبادئ التي تقوم بها، وعلى الأجهزة المتخصصة التي تعمل في إطارها المعنية بالأقليات والجاليات الإسلامية.

منظمة المؤتمر الإسلامي :

تأسّست منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط في الثاني عشر من رجب 1389 هـ الموافق لـ 25 ديسمبر 1969 م، بمناسبة مؤتمر القمة الإسلامي الأول. وبعد ستة أشهر من هذا الحدث التاريخي، عقد في جدة المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية في شهر مارس 1970، الذي تمّ خلاله إنشاء الأمانة العامة للمنظمة.

ويحدّد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي أهدافها كما يلي : تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء ، التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ، ودعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية ، وحماية الأماكن المقدسة ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرداد حقوقه وتحرير أراضيه ، وإيجاد الحلّ الملائم لتنمية التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم .

أما مبادئ المنظمة ، فهي كالتالي: المساواة التامة بين الدول الأعضاء ، احترام حقّ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، احترام سيادة كلّ دولة واستقلالها وسلامة أراضيها ، تسوية أيّ نزاع قد ينشأ بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية كالمفاضلات والوساطات والمصالحة والتحكيم ، الالتزام بعدم اللجوء إلى القوّة والتهديد باستخدامها ضدّ وحدة أو سلام الأرضي أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة عضو .

ومن ضمن الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، (صندوق التضامن الإسلامي ووقفيته) الذي من أهدافه (تقديم المعونات المادية للأقليات والجاليات الإسلامية بغية رفع مستواها الديني الثقا في والاجتماعي...)

ومن بين المؤسسات والأجهزة المتخصصة التي تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، (البنك الإسلامي للتنمية) ، ومن بين أهدافه : (دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعةً ومنفردةً وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية) .

في حين تهتم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة — إيسيسكو — التي هي من الأجهزة المتخصصة العاملة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، اهتماماً واسعاً بالأقليات والجاليات الإسلامية ، كما يبيّن ذلك الهدف الخامس من أهدافها الواردة في ميثاقها ، ونصّه : (حماية الشخصية الإسلامية للمسلمين في البلدان غير الإسلامية) . وسنعرض لجهود الإيسيسكو في هذا المجال فيما بعد .

واقع المؤسسات الإسلامية :

إن من مقتضيات المنهج السليم في دراسة حالة ما ، أو تحليل وضع من الأوضاع ، ربط تلك الحالة وذلك الوضع بالمحيط العام في جوانبه المتعددة . ولذلك فإن المؤسسات الإسلامية يندر أن تخرج عن هذه القاعدة المطردة ، فهذه المؤسسات جزء لا يتجزأ من الأوضاع العامة ، وهي من صميم الواقع في العالم

الإسلامي، متأثرة به، وخاضعة له، ومتخاوبة معه، لا سبيل لها إلى أن تنفصل عنه، فهي تقوى ويشتدد^٣ عودُها بقدر ما تسرى القوة والصحة والحيوية في الكيان الإسلامي كلّه، والعكس صحيح. فهذه المؤسسات إذن، تعبّر تعبيراً يَتَفَهَّمُهُ من مؤسسة إلى أخرى، عن طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، كما تعبّر عن محصلة الأوضاع التي يعيشها العالم الإسلامي.

ولكن لهذه القاعدة استثناءً نجده ملمساً في طائفة من المؤسسات الإسلامية التي استطاعت أن تتغلّب على الظروف المحيطة بها، وأن تتجاوز الصعوبات، وأن ترتفق إلى مستوىً من النجاح يشهد لها بالإدارة الجيدة، وبالأداء الرأقي، وبالتالي تأثير الإيجابي والفاعل الذي تُحدِثه في المحيط الذي تعمل فيه. فليست كل المؤسسات الإسلامية على شاكلة واحدة، ولكنها تختلف من محيط إلى آخر، ومن ظرف إلى آخر، ويَتَفَهَّمُ أداؤها من إداره إلى أخرى.

ومن هذه الزاوية، ننظر إلى المؤسسات الإسلامية، فنراها على مستويين اثنين:

— المستوى الأول: مؤسسات إسلامية ذات الطابع العام، سواءً أكانت تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، أم تدخل في إطار المؤسسات الحكومية المرتبطة بالسياسات التي تضعها الدول وتتبناها، على تنوع هذه المؤسسات وتعديدها، بحيث تشمل المنظمات، والهيئات، والوكالات، والجامعات، والمعاهد، والجمعيات، والمجتمع. ويقاد يكون القاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو ضعف الموارد المالية الذي يؤدّي إلى ضعفٍ في الموارد البشرية، كما يؤدّي إلى محدودية التأثير في المحيطين المحلي والإقليمي، والإسلامي العام، وهو الأمر الذي يتراقب عليه قصورٌ ملحوظٌ في تحقيق الأهداف المرسومة، سواءً عند التأسيس، أو تلك الأهداف التي ترسمها الهيئات العليا المشرفة على هذه المؤسسات، في اجتماعاتها الدورية، كالمؤتمرات العامة، والمجالس التنفيذية، ومجالس الأئمان، ... الخ، مما يتسبّب في خلق حالةٍ من عدم الثقة الكاملة في قدرة العديد من هذه المؤسسات على الوفاء بالمهام المناطة بها.

— المستوى الثاني : المؤسسات الإسلامية الأهلية، وهي التي يُعدّ عندها (بالمؤسسات الإسلامية الشعبية)، على ما في هذا التعبير من خلل منهجي؛ لأنّه في الواقع، كل مؤسسة إسلامية شعبيةٌ، باعتبار أن النشاط الذي تقوم به موجّهٌ إلى الشعب، إن لم يكن موجّهاً في الأساس، إلى الشعوب الإسلامية كافية. وتخضع هذه المؤسسات في الجملة لعدّة ضغوط، يأتي في مقدّمتها شحٌ متزايدٌ في الموارد المالية، ووقوع بعضها تحت تأثير الجهات المانحة التي قد لا تكون دائمًاً متخاوبةً تجاههاً كاملاً، مع الأهداف التي أُنشئت هذه المؤسسات للعمل من أجلها، مما يؤدّي في بعض الأحيان، إلى الانحراف — الذي يكبر أو يصغر — عن الخط المرسوم، ويتم ذلك على حساب مصداقية العمل الإسلامي، مما يؤدّي

بالتالي، إلى نتائج سلبية تؤثّر في مسار العمل الإسلامي، بصورة عامة، بدرجةٍ أو بأخرى.

وهناك في بعض الحالات، قدرٌ من التداخل بين المستويين، بحيث تنعدم الفوارق بينهما، بمعنى أن العوامل التي تؤثّر في المؤسسات الإسلامية في المستوى الأول، تكون هي العوامل ذاتها التي تؤثّر في مؤسسات المستوى الثاني.

ولكن على الرغم من ذلك، فإنَّ لكل مستوى طروفاً تكتنفه، ومناخاً يسود فيه، ومواصفات تختصُّ به.

ولقد تضافت عوامل كثيرة على صعيد العالم الإسلامي، أدَّت إلى نشوء الوضع الراهن الذي تعشه المؤسسات الإسلامية، منها الظروف التي مرَّت بها البلدان الإسلامية طوال العقود الأخيرة، سياسياً واقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً، مما كان له التأثير القويُّ — إيجابياً وسلبياً — على محمل أنشطة العمل الإسلامي المشترك، وهو الأمر الذي انعكس على هذه المؤسسات، فـَذَالَّ من مصاديقه بعضها، وأمْعَافَ مردودية بعضها الآخر، وحتى المؤسسات التي استطاعت أن تتغلَّب على هذه العوامل وتنجاًزها، لحقت بها آثارٌ من المناخ السائد في المحيط الذي تتحرك داخله.

ومن العوامل التي تسبَّب في إضعاف المؤسسات الإسلامية في غالبيتها، إضافةً إلى ما سبقت الإشارة إليه، تَكَالُّ القُوى المناهضة للإسلام وللأمة الإسلامية، وتأمرُّها، وكيدُها، وإجماعُها على النيل من هذا الدين القيِّم، وتمزيق صف المسلمين، وتشتيت جهودهم، وعرقلة كلِّ مسعى يرمي إلى تصاً منهم ووحدتهم واجتماع أمرهم على ما ينفع الأمة ويمكث في الأرض.

ولكننا لا نردُّ قصور بعض المؤسسات الإسلامية وضعفها إلى العوامل الخارجية على وجه الإطلاق، وإنما نقول بوجود قدرٍ من التأثير الخارجي في نشوء هذه الظاهرة، وإن المسلمين يتهمُّون نصيبهم من المسؤولية في كل الأحوال.

ويمكن القول إنَّ نجاح بعض المؤسسات الإسلامية في القيام بدورها المرسوم لها، هو في حدٍ ذاته، ظاهرةٌ من الطواهر الصحية التي تسود العالم الإسلامي، إذ أنه ليس من المنهج السَّديد الحكم بصورة إجمالية، على المؤسسات الإسلامية جميعاً، لأنَّ من بينها المؤسسة الناجحة في أداء رسالتها، والمتعثرة في إنجاز مهمتها، ومن بينها أيضاً، المؤسسات التي يتراوح عملها بين النجاح والإخفاق، لسببٍ من الأسباب.

ولكن، وبصورة عامة، يمكن لنا أن نسجل في هذا المقام، أن نسبة النجاح في أداء المؤسسات الإسلامية لوظائفها، لا تتناسب^{*} مع مستوى الأهداف المخطط لها، ولا تستجيب للأعمال المتعلقة عليها منذ إنشائها وإلى اليوم ([3]).

العلاقة بين الجاليات الإسلامية ومؤسسات العمل الإسلامي المشترك :

تعد^{**} العلاقات الثقافية في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، من أقوى الوسائل للتعاون فيما فيه المصالح المشتركة للشعوب. ويتجه^{***} على الأقليات الإسلامية حيثما كانت، أن تشارك مؤسساتها الثقافية والتربيوية والاجتماعية في أعمال هذه المنظمات والهيئات الدولية، وأن تستفيد من الفرص التي تُتيحها في إقامة شبكةٍ من العلاقات الثقافية المنتجة التي تصب^{****} في اتجاه خدمة مصالحها.

وتقع على منظمات العالم الإسلامي ومؤسساته المعنية بالعمل الثقافي العام، مسؤولية^{*****} كبيرة في هذا المجال الهام، إذ أن الأقليات الإسلامية في حاجة شديدة إلى أن تقف هذه المنظمات إلى جانبها، وتدعيمها، وتقدم لها الخدمات التربوية والعلمية والثقافية، وتوفّر لها المساعدة والمؤازرة في كل الأحوال، لأن نجاح هذه الأقليات في حماية هويتها، وفي الدفاع عن حقوقها ومصالحها، يخدم في نهاية المطاف، المصالح العليا للعالم الإسلامي.

وأسأعرض في هذا المقام، تجربة^{*****} متميزة^{*****} للعمل الإسلامي المشترك في إطار المنظمات والمؤسسات الإسلامية الموج^{*****} للجاليات والأقليات الإسلامية، تتمثل في الإنجاز الذي حققه المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة — إيسسكو — في مجال الاهتمام المخطط والمدروس بشأن الحضور الإسلامي في الغرب.

لقد تأسست المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في عام 1982، وأولت اهتماماً مركزاً بقضايا الجاليات والأقليات الإسلامية في الغرب منذ انطلاقتها الأولى.

ويتمثل هذا الإنجاز في (استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب) التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة في شهر نوفمبر عام 2000.

ولقد حرصت المنظمة الإسلامية على وضع هذه الاستراتيجية للعمل الثقا في الإسلامي للجاليات الإسلامية في الغرب، ساعيةً إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

أ) تأكيد دور الثقافة في حماية الهوية الحضارية للجاليات والأقليات الإسلامية.

ب) تقريب الرؤى وتوحيد مناهج العمل وتوطيد جسور التعاون بين العاملين في حقل العمل الثقافي الإسلامي في الغرب .

ج) تصحيح المفاهيم وتحديد المصطلحات.

د) إيجاد مرجعية قيمية إسلامية توجيهية تهدي الأعمال وتحميها من الاستلاب والانغلاق معاً .

وتستمد هذه الاستراتيجية مبادئها ومنطلقاً منها من القواعد التالية :

أولاًً : القاعدة الإيمانية : تستند الاستراتيجية في تصوراتها إلى المرجعية القيمية الإسلامية التي تنظر إلى العمل الثقافي على أنه فعل تعبّدي، وليس مجرد مهارات وتقنيات، مؤكدة بذلك البعد الروحي^٢ والقيمي^٣ للتنمية الشاملة المنشودة للمسلمين .

ثانياً : القاعدة التوازنية : تقوم على التلاحم بين مبدأي الأصالة والمعاصرة، حيث تعمد إلى ترسیخ قيم الانتماء العقدي والحضاري من جهة، وإلى الانفتاح على مستجدات العصر من جهة أخرى، لكي لا تنقطع صلة هذه الأجيال بماضيها، وفي الوقت نفسه، لا تتقاعس عن مواكبة زمانها .

ثالثاً : القاعدة الشمولية : تنطلق من أن البناء الحضاري السوي^٤ لأي مجتمع من المجتمعات، يجب أن يقوم على العناية بمختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والتربوية، مؤكدةً بذلك تعدد الأبعاد للنموذج الحضاري السليم ([4]).

إن^٥ هذه الاستراتيجية، كما هو واضح، تعدّ^٦ فتحاً في تعامل العالم الإسلامي مع أبنائه وبناته المهاجرين على مختلف فئاتهم وفي جميع مواقعهم. ولقد حرصت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، على تفعيل استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب، فأنشأت المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب الذي باشر عمله بعقد سلسلة من الاجتماعات في بعض العواصم الأوروبية، كما عينت

المنظمة أحد الكفاءات الثقافية العاملة في الغرب للقيام بالتنسيق والمتابعة تحت إشراف الإدارة العامة.

وتقوم المنظمة الإسلامية بتنفيذ عدد من الأنشطة التربوية والثقافية لفائدة الجاليات والأقليات الإسلامية بالتعاون مع المراكز والجمعيات الإسلامية في الغرب ([5]).

وتُوسّع العمل الذي تقوم به المنظمة الإسلامية في هذا المجال، بحيث امتدَّ إلى أمريكا اللاتينية، وعقدت اجتماعين للمراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية العاملة في دول المنطقة، في بوينس إيريس عاصمة الأرجنتين. وستواصل المنظمة الإسلامية العمل في هذا المجال، إيماناً منها برسالة الجاليات والأقليات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة من خلال تنظيم عملها وتنسيق جهودها والعمل من أجل حشدها وتضاعفها.

أوضاع الجاليات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر :

انعكست تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، على أوضاع الجاليات والأقليات الإسلامية في الغرب بصورة عامة، كما أثرت مفاعلات هذه الأحداث، على الدور الذي تقوم به المؤسسات الإسلامية في أوساط المجتمعات الإسلامية في بلاد المهجر، في خدمة الإسلام والمسلمين والعمل على إبراز صورة الإسلام، وذلك على النحو الذي أساء إلى سمعة العمل الإسلامي التربوي والثقافي في الغرب، وأضرَّ بمصالح العالم الإسلامي إضراراً كبيراً

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أسوأ التأثير على صورة الإسلام في الغرب؛ فقد تحركت دوائر كثيرة، من أعلى المستويات إلى ما دونها، لشن حملات مغرضة ضد الوجود الإسلامي في الغرب، وضد كل ما يمتُّ إلى الإسلام بصلة في كل مكان، وعلى نحو لا يقارن بما كان عليه الوضع قبل وقوع تلك الأحداث.

ولا تزال هذه الحملات تتَّصاعدُ على نحو خطير، مما يدعونا إلى إعادة النظر في تطوير أساليب العمل لفائدة الأقليات والجاليات الإسلامية، لحمايتها والدفاع عن مصالحها، ولمساعدتها على إبراز صورة الإسلام الحقيقة.

إن المسألة تتعلق أولاً بتصحيح صورة الإسلام في العالم الإسلامي قبل التفكير في إبراز هذه الصورة للمجتمعات غير الإسلامية. ويتعيّن علينا أن ننطلق من الاقتناع بالحقيقة التالية، وهي أن تصحيح أوضاع الأمة الإسلامية وترشيد أحوالها، وتكييفها وفق المبادئ الإسلامية الحق التي تقوم على العدل والشورى والمساواة واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وقوية التضامن الإسلامي وتعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان الإسلامية، وإعلاء شأن العلم وتطوير البحث العلمي، والبحث على العمل وإتقانه إلى أبعد الحدود. إن ذلك كلّه يمثل الوسائل الكفيلة بتصحيم أوضاع العالم الإسلامي تقوياً رشيداً، وبقوية المجتمع الإسلامي والرفع من شأنه، وبتحصين الذات، وبالارتقاء إلى مستوى التعامل مع المتغيّرات الدولية، بما يلزم من رشد سياسي، ونضج فكري، ورؤية إنسانية مفتوحة، وقدرات ذاتية تساعد البلدان الإسلامية على حماية مصالحها والدفاع عن حقوقها، والحفاظ على مقدراتها ومواردها وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ([6]).

في هذه الحالة، تعكس صورة العالم الإسلامي على الجاليات الإسلامية في الغرب، وتمتلك المؤسسات الإسلامية الوسائل الفعالة للعمل مع هذه الجاليات، على إبراز صورة الإسلام في نقاطها وساحتها، والوقوف في وجه الحملات المغرضة التي تسعى إلى تشويه هذه الصورة وتضليل الرأي العام في الغرب ووضع الحواجز بينه وبين شعوب العالم الإسلامي.

خلاصة :

إنَّ الدور الذي يتعيّن على منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات والأجهزة الإسلامية الأخرى، القيام به في دعم الأقليات والجاليات الإسلامية، هو من الأهمية بمكانته؛ فالمسلمون خارج مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يحتاجون إلى هذا الدعم متعدد الأوجه، ليحافظوا على مقوماتهم الدينية وخصوصياتهم الثقافية والحضارية، لا يَتَّقَوْ وَقَعوا وينكثوا على ذواتهم في المحيط الذي يعيشون فيه، ولكن ليظلوا على صلة وثيقة بجذورهم وأصولهم، باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، ولتكونوا على الدوام سفراء يمثلون بلدانهم الأصلية خير تمثيل ويقدمون الصورة الحقيقية للإسلام، فضلاً عن إنهاء عزلتهم الاجتماعية والثقافية، ودفعهم إلى التفاعل الاجتماعي والإسهام في بناء أوطنهم الجديدة. أما بالنسبة للمسلمين الذين هم من المواطنين الأصلياء في بلدانهم، والذين يدخلون تحت مسمىَ الأقليات، فإنَّ الدعم الذي يحتاجونه، يتمثّل في تقديم الخدمات التربوية والتعليمية والثقافية لهم، وفي الوقوف إلى جانبهم كلّما تعرضوا للحيف أو للتمييز من طرف جهات محلية أو

دولية، ولتمكينهم من إقامة علاقات أخوية مع إخوانهم في الدول من مختلف أنحاء العالم، تأكيداً وترسيخاً للأخوة الإسلامية، وتعزيزاً وتفعيلاً للتضامن الإسلامي، واستفادةً من الخبرات العلمية والعملية التي تَتَدَوَّلُ وافرًّا لديهم، واستثماراً للقدرات والإمكانات التي يملكونها في تنمية العالم الإسلامي وإرساء قواعد بنائه الحضاري.

وتتسع في هذا الإطار مجالات التعاون والتنسيق بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإسلامية الأخرى، بقدر حجم القضايا والمشكلات التي تعاوني منها الأقليات والجاليات الإسلامية، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى، بحسب الظروف والمناخ السياسي العام.

يقوم على أساس متين من التعاون والتنسيق والتكميل والتضامن. وكلما جدّت أسباب تدعو إلى مزيد من الاهتمام بالأقليات والجاليات الإسلامية، ودعمها دعماً إسلامياً، وكلما جدّت احتياجات المسلمين خارج إطار دول منظمة المؤتمر إجمالية، وبقدر احتمالاتها الظرفية الخاصة بال المسلمين في هذا الصدد بقدر درجة التحدّيات التي تواجه الأمة الإسلامية بصورة وتراتّتها.

[1] _ الحجرات، الآية: 10 ..

[2] _ تأمات في قضايا معاصرة، فصل (الدراسات المستقبلية في مجال تطوير المؤسسات الإسلامية: أهميتها وفائدهتها)، ص: 193، الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، دار الشروق، القاهرة، 2002م..

[3] _ تأملات في قضايا معاصرة، الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، ص 197، دار الشروق، القاهرة، 2002م.

[4] _ تأمات في قضايا معاصرة، فصل (الدراسات المستقبلية في مجال تطوير المؤسسات الإسلامية: أهميتها وفائدها)، ص: 193، الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، دار الشروق، القاهرة، 2002م.

[5] د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الجاليات والمؤسسات الإسلامية ودورها في إبراز صورة الإسلام، ص 35، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسسكو-، الرباط، 2000م.

